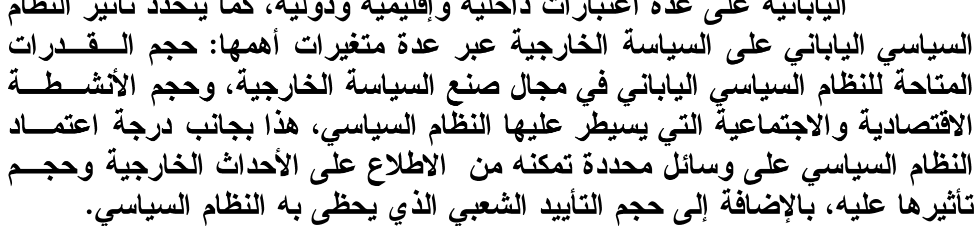
الرؤية اليابانية للقضايا الأفريقية

د.جوزيف رامز أمين
رئيس مكتب إعلام طوكيو

سمات السياسة الخارجية اليابانية

هناك محددات وثوابت لكل سياسة خارجية، وهذه العوامل تشمل الجغرافيا والتاريخ والثروات والموقع الاستراتيجي وقوة ووزن البلد بالإضافة إلى العامل الشخصي والمقصود هنا بالشخص المساهم في صنع السياسة الخارجية لهذا البلد من جانبها، وتتركز مضامين السياسة الخارجية اليابانية على عدة اعتبارات داخلية وإقليمية ودولية، كما يتحدد تأثير النظام السياسي الياباني على السياسة الخارجية عبر عدة متغيرات أهمها: حجم القدرات المتاحة للنظام السياسي الياباني في مجال صنع السياسة الخارجية، وحجم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي، هذا بجانب درجة اعتماد النظام السياسي على وسائل محددة تمكنه من الاطلاع على الأحداث الخارجية وحجم تأثيرها عليه، بالإضافة إلى حجم التأييد الشعبي الذي يحظى به النظام السياسي.



وفي هذا الإطار تعتمد السياسة الخارجية اليابانية على مجموعة من الأدوات والمهارات لتحقيق أهدافها أهمها: الأدوات الدبلوماسية، وكذلك الأدوات الرمزية الدعائية والآيديولوجية والثقافية ،هذا بجانب الأدوات الاقتصادية والأنشطة المستخدمة للتأثير على الدول وكسب تعاطفها من خلال توزيع المساعدات الاقتصادية والمنح الى الدول الفقيرة "والتى تندرج الدول الأفريقية من بينها"، وكذلك الدول التي تتعرض الى كوارث. وتعتبر اليابان في طليعة الدول المانحة وهي رابع أكبر مانح على مستوى العالم، وتأتي المساعدات الإنمائية لليابان Official Development Assistance كأحد أهم الأمثلة على الأدوات الاقتصادية، المقدمة إلى حوالي ٥٠ دولة نامية في العالم "منها بالطبع عدد من الدول الأفريقية"، وذلك على أساس مفاهيم "الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية" و"الاعتراف المتبادل بين الأمم" انطلاقا من الأخذ بالمبادئ التالية:

- **المحافظة على البيئة والتنمية معاً.**
- **عدم استخدامها لأغراض عسكرية أو لزيادة الصراعات الدولية.**
- **عدم استخدامها لتطوير وانتاج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ وإنما من أجل صيانة وتعزيز السلم والاستقرار العالمي.**
- **على الدولة المتلقية للمساعدة أن تعمل على ضمان حقوق الإنسان الأساسية والحرية وإدخال الاقتصاد الموجه نحو سياسات السوق.**

هذا وتقدم اليابان ثلاث فئات رئيسية من المساعدة الإنمائية الرسمية هي:

١. المنح الثنائية (منح المعونة والتعاون التقني).

٢. القروض الثنائية (قرض المساعـدة، المعروف عموما YEN LOAN) .
٣. المساهمــات والاشــتــراكــات فــي المنظمات المانحة المتعددة الأطراف.

يذكر أن الجزء الأكبر مــن الــمــنــح الثنائية هي التي تضطلع بها الــوكــالــة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، فــي حين أن المجلس الاقتصادي لصــنــدوق التعاون لما وراء البحار (OECF)هــو المسئول عن القروض الثنائية، ويوجـد مكتب مرتبط برئيس الوزراء هــو الــذي يحدد المساعدات الإنمائية الرسمية إضافة الى وزارة الخارجية اليابانية مع مراعــاة الاتجاهات الشاملة للسياسة الخارجــيــة اليابانية. هذا و تستضيف اليابان سنويــاً عدة مؤتمرات دولية حول التنميــة فــي أفريقيا ومسيرة السلام في الشرق الأوسط ومنع انتشار الأسلحة النووية . كما تبنت اليابان فلسفة النهوض السلمــي الــتــي تشجع النشاط الاقتصــادي والــحــلــول الدبلوماسية وليس العسكرية للنزاعــات، وتحبذ التفاعل والحوار وليس التصــادم بين الثقافات والحضارات.

منطلقات السياسة الخارجية اليابانية

حرصت اليابان على التضامن بقوة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتنسيق معها للمشاركة في الحرب على الإرهــاب، مــع حــرص طوكيو على الحماية العسكرية الأمريكيــة من مخاطر السلاح النووي في كــوريــا الشمالية، والتهديد الصيني المحتــمــل. فاليابان تحتل مكانة أســاســيــة فــي الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيــا بسبب المصالح المشتركة بينهما، حيــث تتمتع بحماية المظلة النووية الأمريكيــة الأمر الذي يمنح اليابان دوراً أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي مقابل منح قواعد وتسهيلات عسكرية للولايات المتــحــدة، ومع تصاعد التوتر في آسيا والعالم تزداد أهمية العلاقة الخاصة في النظام الأمنــي بين الولايات المتحدة واليابان، وهو الأمر الذي يساعد على الاستقرار والتوازن في منطقة المحيط الهادي.هذا بجانب صياغة استراتيجية يابانية خاصة نحو منطــقــة الشرق الأوسط إنطلاقاً من رؤية شمولية ترى فيها مصلحة كبيرة في حل النزاعات بالطرق السلمية في هذه المنطقة الحيوية جداً بالنسبة إلى مصالحها العليا لاسيمــا أن اليابان تستورد حوالــي ٩٠% مــن احتياجاتها النفطية من الشــرق الأوســط إضافة الى أن لدى اليابان استثــمــارات مالية كبيرة فيها.

وقد أدى التوجه العام للــســيــاســة الخارجية اليابانية إلى تبني دورا فاعــلا في مجالات عديدة عالمياً، وخاصــة فــي البناء الاقتصادي العالمي لتصبح عضــواً مؤثراً في مجموعة الدول الثماني الكبــار G-٨، وشريكاً تجارياً هاما لمجمــوعــة دول رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN، وعضواً في منتدى التعاون الاقتــصــادي لآسيا والباسفيك APEC، كما تعــتــبــر اليابان من أكبر الدول المانحة لمعالــجــة القضايا الدولية الاقتصادية والاجتماعيــة كالسكان و البيئة والتنمية وغيرها .

هذا وقد بدأ صانعو السياسة الخارجية اليابانية منذ نهاية الحرب الباردة يدركون

ضرورة عدم رهن كل تحالفاتهم بالولايات المتحدة بل البحث عن آفاق استراتيجية أخرى لفرض توازن في العلاقات الخارجية اليابانية والذي جعل السياسة الخارجية اليابانية تتجه نحو الجوار الإقليمي وتنشط في الشرق الأوسط وفي دول الاتحاد الأوروبي. أي أن التحول التدريجي في السياسة الخارجية اليابانية من مرحلة التصرف كسلوك سياسي خارجي يسعى للحصول على موارد الطاقة والمواد الأولية اللازمة للصناعة والى أسواق تصريف منتجاتها الصناعية إلى مرحلة جديدة تتمثل في تطلع اليابان لممارسة دور عالمي أكثر استقلالية عن الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة.

كما بدأت السياسة الخارجية اليابانية تعمل على محاصرة الجاذبية المتنامية التي تمارسها الصين تجاه بلدان أوروبية وأفريقية والعمل على احتواء تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية في محيطها الآسيوي، حيث تدرك اليابان أن تربة الخلافات الصينية اليابانية الخصبة تاريخياً تغذي الصراع التنافسي الجغرافي – السياسي بينهما، وتعزز السباق على بسط النفوذ على مصادر الطاقة، في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى دور ريادي في جوارها الآسيوي وهي تستمد نفوذها من قوتها الاقتصادية والعسكرية ترفض فيه اليابان تحول الصين إلى قطب النفوذ الأوحد في آسيا.

وفيما يتعلق بموقع القارة الأفريقية من السياسة الخارجية اليابانية، تشير قراءة التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية اليابانية في يوليو ٢٠١٢ إلى المعطيات التالية:

- تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (يشار إليهما بمنطقة الشرق الأوسط) موقعاً جيوسياساً هاماً، يربط أوروبا وجنوب الصحراء الكبرى الأفريقية ووسط آسيا وجنوب آسيا ويوجد فيها خطوط نقل بحرية هامة للتجارة الدولية، وعلاوة على ذلك تزود كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي. وهكذا، فإن سلام واستقرار هذه المنطقة أساسيان لاستقرار وسلام المجتمع الدولي أيضاً، بما في ذلك اليابان.
- في عام ٢٠١١، شهدت هذه المنطقة تغيراً شاملاً لم يشاهد منذ عقود، يشار إليه باسم "الربيع العربي". فقد تمت الإطاحة بأنظمة عمّرت طويلاً في تونس ومصر وليبيا، ومن جهة أخرى اليمن التي تمر بمرحلة انتقالية. وبينما تتقدم عمليات الإصلاح السياسي مثل الانتخابات وتشكيل حكومات جديدة في هذه الدول، تدخل الآن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مراحل حرجة وبينما تحدث مثل هذه التحولات والإصلاحات في بعض الدول، تستمر الفوضى وقمع الرأي العام في سوريا برغم الدعوات المتكررة من قبل المجتمع الدولي لوقفها.
- ما زالت منطقة الشرق الأوسط تواجه أيضاً قضايا مختلفة بما في ذلك القضية النووية الإيرانية، واستقرار وإعادة

إعمار العراق وأفغانستان، وعمليــــة سلام الشرق الأوسط والإرهاب. وفـــي ظل هذه الظروف، تعمل اليابان بنشاط بالتنسيق مع المجتمع الدولي لإحــلال السلام والاستقرار في منطقة الشــرق الأوسط، من خلال المشاركة في شراكة "دوفيل" التي أطلقتها مجموعة الثماني. وتقدم اليابان تشكيلة واســعــة مــن المساعدات بما في ذلك دعم تأسيــس إدارة إدارية وسياسية وتطوير الموارد البشرية وتعزيز التطوير الصنــاعــي والتوظيف للدول التي تمر بعمــليــة التحول الديمقراطي لدعم جهــود كــل دولة. وتعمل اليابــان أيضــاً لإحــلال السلام في الشرق الأوسط وتحقيق حل سياسي دبلوماسي لقـضــيــة إيــران النووية على أساس علاقتها الفريدة مع المنطقة، بالتنسيق المباشر مع الــدول المعنية، بإجراء حوار سياسي وإرسال مبعوثين خاصين....وغيــرهــا مــن الفعاليات وأدوات السياسة الناعمة فى كافة المجالات.

العلاقات اليابانية مع القارة الأفريقية
(مع بداية الالفية الثالثة)

قامت اليابان وهي ثاني أكبــر دولــة مانحة في العالم بعد الولايات المتــحــدة بزيادة مساعداتها المالية لأفريقيا بمعــدل ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٦. حيث ترى اليابان أن الاستقرار في أفريقيا يلــقــي بثقله على السلام الدولي، وتدعم اليابان بعثة الاتحاد الأفــريــقــي فــي دارفــور والأنشطة المرتبطة بها وجهود الاتــحــاد الأفريقي لتعزيز بناء الــقــدرة لــلــدول الأفريقية لمكافحة الإرهاب استنــادا إلــى خبراتها فى آسيا، وتدرس اليابان تمويــل خمسة مشروعات كبرى للبنية التحتية فى إطار مجموعة البنية التحتية مــن أجــل أفريقيا، وتشمل محور مالي، السنــغــال الجنوبي، وبرامج إعادة تأهيل مــوانــئ انجولا وكينيا وكذلك تحسيــن مــيــنــاء تاكورادي وشبكات الطرق المجاورة لــه فى غانا، والتركيز علــى مشــروعــات زراعية فى غينيا وأوغندا .

وحول تنمية الموارد البشــريــة، تــم تحديد معالم أربعة مشاريع للتعاون الفني فى كينيا وغانا والسنــغــال وأوغــنــدا كمشاريع مختارة للتعاون المستقبلي، وتم إدخال المكون الأخير من إجراءات اليابان من أجل السلام والتنمية فى شكل خــطــة عمل لمكافحة الأمراض المعــديــة فــي أفريقيا، وتسعى خطة العمل إلى ترجمــة "مبادرة الصحة والتنمية"، التى أطلقتهــا اليابان فى عام ٢٠٠٥ وتستغرق خمــس سنوات وتبلغ تكلفتها خمسة ملــيــارات دولار إلى إجراءات ملموسة فى مــجــال مكافحة الأمراض المعدية فى أفريقــيــا، وتركز الخطة علــى اتــخــاذ إجــراءات لمكافحة مرض نقص المنــاعــة/الايــدز والملاريا والسل الرئوي وشلل الأطــفــال والأمراض الطفيلية والأمراض المعــديــة الناشئة بما فى ذلك انفلونزا الــطــيــور وكذلك تنمية الموارد البشرية وتعــزيــز التبادلات بين المنظمات المعنية. وفي هذا السياق، أعلنت اليابان عن جائزة دوليــة لشئون البحوث الطبية والرعــايــة فــي أفريقيا تساوي في قيمتها جائزة نــوبــل السويدية، وستحمل الجائزة اسم شيديــو

نوجوتشي وهو عالم ياباني توفي لاصابته بالملاريا في غانا عام ١٩٢٨ حينما كان يجري أبحاثا على الحمى الصفراء.

يتضمن كذلك المقترح الياباني حول التنمية الاقتصادية في أفريقيا معونات مالية تقدر بقيمة عشرة مليارات دولار تقدم للدول النامية لمساعدتها على خفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري، وعلى ضرورة تسريع عجلة التنمية الاقتصادية في أفريقيا من خلال بناء البنية التحتية وتحسين وسائل المواصلات، في نفس الإطار اتفقت اليابان والجابون على بدء مناقشة آلية جديدة لتقديم الدعم المالي إلى الدول النامية في إطار الجهود الرامية لخفض ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال تأسيس صندوق مالي لمساعدة الدول النامية التي تتطلع إلى تحقيق نمو اقتصادي وحماية البيئة.

مما سبق استعراضه نستنتج أن السياسة الخارجية اليابانية نحو أفريقيا تهدف إلى :

١. التصدي لنفوذ الصين المتزايد في أفريقيا .
٢. مساعدة شعوبها على ممارسة الديمقراطية .
٣. تقديم المساعدات الاقتصادية والصحية والتبادل الثقافي إنطلاقاً من أن الاستقرار في أفريقيا أمر ضروري لاستقرار وازدهار العالم، لذا فهي تقوم بتقديم مساهمات مناسبة من أجل المساعدة في حل بعض التحديات العالمية التي تتركز في أفريقيا كالمجاعة والتصحر وانتشار الأمراض لاسيما مرض نقص المناعة، بوصفها عضواً مسئولاً في المجتمع الدولي.
٤. مكافحة الارهاب .
٥. تعزيز أسس الدبلوماسية اليابانية من خلال تقوية العلاقات مع الدول في أفريقيا، التى تضم ما يقرب من ٣٠٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .
٦. تقوية علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا الغنية بالموارد الطبيعية التي من المتوقع أن تكون السوق الكبيرة في المستقبل.

اليابان وأفريقيا .. (شراكة جديدة)

في ظل تنافس دولى محموم على القارة الأفريقية والدخول فى شراكات اقتصادية مثمرة، سعت اليابان منذ أول زيارة لرئيس وزراء يابانى لأفريقيا في عام ٢٠٠١، لمضاعفة المساعدات التي تقدمها لأفريقيا سواء من خلال مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى، أو من خلال منتدى مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية إفريقيا «تيكاد» الخاص بالتعاون الياباني الأفريقي الذى أنشئ فى عام ١٩٩٣ وشهد أربع دورات انعقاد كان آخرها في يوليو ٢٠٠٨، وتمول اليابان مشاريع تنموية عديدة بأفريقيا ولكن وفق مبدأ مهم هو تنفيذها لهذه المشروعات وعدم إعطاء الأموال للحكومات خشية تبديدها فى غير مقاصدها التنموية.

ولعل المبدأ الثاني من مبادئ السياسة اليابانية تجاه أفريقيا هو ما يميزها عن أقرب منافسيها الآسيويين فى أفريقيا

كالصين والهند، حيث عملت اليابان أخيراً على أن يكون لها دور في عمليات حفـظ السلام على مستوى القارة، وبمـا أن اليابان ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية فرضت عليها القوى الكبرى تحجيم دورها فى العمل العسكرى الخارجى إلا أنـها لجأت في السنوات الأخيرة إلى تـقـديـم عون فنى ولوجستى إلى مهمات حـفـظ السلام الدولية، وفى إطار اهتمـامـهـا الخاص بأفريقيا تسهم بشكل كبيـر فـى تجهيز قوات حفظ السلام الأفريقـى مـن خلال تقديم المساعدة لمراكز التدريب على عمليات حفظ السلام فى عدد من الـدول الأفريقية مثل :غانا ومالى وكـيـنـيـا ورواندا.

هذه السياسة اليابانية تجاه أفريقـيـا القائمة على ضرورة التوازن فى تقديـم المساعدات التنمويـة وحـفـظ السـلام والاستقرار فى القارة سيكون لها الأثـر الايجابى على مستقبل القارة الأفريقية كما أنها ستشعل من جهة أخرى التنافس على القارة وتقديم أفضل استراتيجيات للتعاطي مع أفريقيا التى لفظت سياسات الهيمنـة السياسية والاستغلال الاقتصادي الـتـى تمارسها القوى الكبرى سابقا وأصبحـت أفريقيا أكثر انفتاحا وتعاونا مع الـقـوى التى ترغب فى شراكات متبادلة المنافـع وعلاقات سياسية سمتـهـا الاحـتـرام والتعاون المتبادل.

ومنذ قدوم الحزب الديمقراطـي إلـى السلطة، دشنت اليابان مرحلة جديدة مـن علاقاتها مع القارة الأفريقية، بالاعتمـاد على مبدأين رئيسيين هما :المسـاعـدة والحماية، وبذلك بدأت الحكومة اليابانيـة برئاسة يوكيو هاتوياما حقبة جديدة على المستويين الداخلى والخارجـى عـقـب فوزها التاريخى فى إنتخابات اغسـطـس ٢٠٠٩ التى شهدت تغييرا كبـيـرا فـى المشهد السياسى اليابانى عنـدمـا فـاز الحزب الديمقراطي الياباني لينهى بذلـك خمسين عاما من سـيـطـرة الـحـزب الديمقراطي الحر، هذا التغيير فضلا عـن حدة التنافس على القارة الأفريقية فرض على طوكيو بلورة سياسة جديدة تعلن من خلالها لقارة أفريقيا عن شريك جـديـد، شريك فى الاقتصاد والسلام والاستقـرار، وهى بذلك تجمع بين الاستراتـيـجـيـة الصينية القائمة على أساس اقتـصـادي ومنفعة متبادلة دون التدخل في شـئـون وشجون القارة الـداخـلـيـة، وبـيـن الاستراتيجية الغربية القائمة على ضرورة حمل حكومات وزعماء القارة على احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد والتحـول الديمقراطى ومحاربة الفساد وفقا للرؤية الغربية.

السياسة اليابانية الجديدة تجاه أفريقيا

كشف عن ملامحها العـامـة وزيـر الخارجية اليابانى فـى ذلـك الـوقـت " كاتسويا اوكادا "خلال اجتماع بـأعضـاء السلك الدبلوماسى الأفريقى فى طوكـيـو نهاية أكتوبر ٢٠٠٩، وهى تقوم عـلـى مبدأين، الأول يختص بتقديم مسـاعـدات لدعم التنمية والنمو الاقتصادى، حـيـث أوضح أن اليابان تعتزم مواصلة ودعـم التنمية بأفريقيا وتلتزم بما أعلنتـه فـى مؤتمر طوكيو الرابع للتنمية فى أفريقيـا الذى التزمت فيه بمضاعفة مسـاعـدات

اليابان الرسمية والاستثمارات الخاصة فى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٢.

أما المبدأ الثاني فهو المساهمــة فــى تحقيق السلام والاستقرار فى أفريــقــيــا لقناعة اليابان بأنه لا يمكن تحقيق النمــو الاقتصادى والتنمية فى ظل غياب السلام والاستقرار، ومن أجل تحقيق هذا الهدف شرعت حكومة هاتوياما فى دراسة تعديل قانون التعاون الدولي للسلام لتمــكــيــن اليابان من المشاركة بفاعلية فى عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة، وأعلن وزيــر الخارجية اليابانى خلال اجتماعه بسفراء أفريقيا عن إسهام يابانى كبير من أجــل حل النزاعات بالسودان والصومال وعــن تعاون مع الاتحاد الأفريقى فى هذا الشأن.

من جانب آخر، تحتل مصر والمغــرب موقعا مهما في الاستراتيجية اليابانــيــة، حيث قال المتحدث السابق باســم وزارة الخارجية اليابانية "ماسارو ساتا" إن بلاده تخطط لإمكانية تحويل مصر والمــغــرب لمركزين عملاقين للمصانع اليابــانــيــة الكبرى بمنطقة شمال أفريقيا وقاعدتيــن يتم من خلالهما تصدير المنتجات اليابانية إلى دول الاتحــاد الأوروبــي والــقــارة الأفريقية.

وأضاف المسؤول الياباني في تصريح صحفي بالقاهرة – مايو٢٠١٢–إن اليابان تدرك أن مصر في سبيلها لتــحــقــيــق الاستقرار والنهضة الاقتصادية كــمــا أن لديها من الإمكانيات البشرية الهــائــلــة وموقعها الفريد ما يشكل عنصرا إضافيــا متميزا يدفع المصانع اليابانية للاستعــداد للقدوم إليها فور استقرار الأوضاع.

وأوضح الوزير الياباني أن بلاده تشجع على تحقيق سلام واستقرار بمنــطــقــة الشرق الأوسط على الصعيد السياسي بما سيؤدي إلى تحقيق استــقــرار ورخــاء اقتصادي مبرزا استعداد اليابان لــدعــم الاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلــة. وأشار إلى أن الحكومة اليــابــانــيــة لا يساورها أي قلق أو مخاوف من صعــود التيارات الإسلامية في دول الربيع العربي وأنها تشعر بالمقابل بتفاؤل كبــيــر إزاء العلاقات بين الجانبين في الــمــرحــلــة المقبلة.

وخلال زيارته للقاهرة، مايــو٢٠١٢، التقى رئيس الدبلوماسية اليابانية مع عدد من المسئولين المصريين من ضمنــهــم رئيس مجلس الشعب"فى ذلــك الــوقــت" ووزير الخارجية وبحث معهم سبل تعزيز العلاقات الثنائية مع مصــر الــجــديــدة والمساعدات التي يمكن لليابان تقديمهــا لمصر في عملية التحول نحو الديمقراطية وفي عمليــة الإصــلاح الاقــتــصــادي والاجتماعي وبناء العلاقات مع الــقــوى السياسية الصاعدة في مصر. كما تطرقت المباحثات لتبادل وجهات النظر حــيــال المسائل الإقليمية والدولية الرئيسية ومن بينها عملية السلام في الشــرق الأوســط وتطورات الملف النووي الإيراني.

ولغرض التوصل لتحقــيــق أهــداف السياسة الخارجية في أفريقيا والشــرق الأوسط، استضافت اليابــان مــؤتــمــر طــوكيو الدولي الرابــع للتنمية الأفريقية (TICAD) والذي استمر لمــــدة ٣ أيام (٢٨–٢٠٠٨/٥/٣٠)، وقد شــارك فــى

ذلك المؤتمر قيادات أكثر من ٥٢ دولة ومنظمة عالمية سياسية واقتصادية ومالية وغير حكومية. كان المؤتمر قد تطرق إلى ثلاثة مجالات أساسية، يتعلق أولها بتسارع نسق النمو الاقتصادى، والثانى بالحد من تأثيرات ارتفاع درجة حرارة المناخ، والثالث بزيادة معدلات الاستثمارات التى يتم ضخها فى أفريقيا،وبالأخص فى مجال الزراعة.

وقد صدر عن المؤتمر: ثلاث وثائق رئيسية، تدعو إلى: تعزيز النمو الاقتصادى فى القارة الأفريقية، وضمان الأمن الإنسانى ،إلى جانب توسيع المشاركة، والاهتمام بقضايا التغيرات المناخية.... وقد رحب الشركاء بمبادرة اليابان لمضاعفة المساعدات المقدمة لأفريقيا خلال السنوات التالية، وحظى المؤتمر بنجاح سياسى والتزامات محددة ووجود آلية للمتابعة.

يذكر أن المؤتمر الأول للتيكاد والذى عقد عام ١٩٩٣ قد انطلق من فكرة أنه منتدى سياسى يهدف إلى دعم وتعزيز التعاون اليابانى – الأفريقى لتحقيق التنمية الشاملة فيها،من ثم، بدأت الفكرة بالمشاركة ثم تطورت وانتقلت الى مرحلة جديدة لتتحول إلى تضامن حقيقى بين المجتمع الدولى وأفريقيا. وقد خصصت اليابان ٧٠٠ مليون دولار فى شكل هبات لدفع التنمية الاقتصادية فى أفريقيا إلى جانب ٣٠٠ مليون دولار لدفع الاقتصاد فى أفريقيا جنوب الصحراء.

أما المؤتمر الثانى للتيكاد، والذى عقد عام ١٩٩٨، فقد وافق على خطة عمل طوكيو التى ركزت بشكل خاص على التنمية الاجتماعية، مثال:خفض عدد الفقراء إلى النصف بحلول ٢٠١٥، والأمية إلى نصف المعدلات المسجلة عام ١٩٩٠بحلول عام ٢٠٠٥، وكذلك خفض معدلات وفيات الأطفال، وتوفير المياه الصالحة للشرب. وقد مكن تيكاد ٢ القارة الأفريقية من اعتمادات تقدر بـ ٧٥٠ مليون دولار فى أشكال مختلفة.

يجىء بعد ذلك مؤتمر التيكاد "٣"،والذى عقد عام ٢٠٠٣،حيث شهد وعدا يابانيا بتقديم مليار دولار لمساعدة أفريقيا خلال ٥ سنوات بهدف تمكينها من مواجهة تحدياتها الصحية والدوائية. تم خلال هذا المؤتمر طرح اليابان لثلاث مبادرات،إحداها إعفاء الدول الفقيرة من المديونية وقدرها ٣ مليارات دولار، ثم مواجهة قضايا الانتاج الزراعى،وكذلك رصد ١,٦ مليار دولار لتطوير البنية الأساسية فى أفريقيا، وتوفير ٣٠٠ مليون دولار كقروض ميسرة، و٣٠٠ مليون دولار للنهوض بالاستثمار فى القارة.

فيما يخص "تيكاد ٥" والمقرر انعقاده خلال الفترة من ١-٣ يونية ٢٠١٣، بيوكوهاما، فإن اليابان بدأت تحث الزعماء الأفارقة والشركاء على حضوره... وحيث تأمل اليابان فى جعله فرصة لتطوير العلاقات اليابانية-الأفريقية نحو مستوى جديد ، تركز من خلاله على تسريع التنمية المستدامة لأفريقيا،وبناء مجتمعات قوية وفعالة،وتشجيع جهود السلام والاستقرار التى تؤكد اليابان دائما على دعمها.

نماذج من الأنشطة اليابانية فى أفريقيا:

١- مكافحة القرصنة في الصومال :

لا تزال اليابان قلقة من التهديد المتواصل من أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال. ففي عام ٢٠١١، بلغ إجمالي عدد الاعتداءات ٢٣٧ و٢٨ حالة اختطاف ولا يزال تهديد سلامة وأمن السفن أمر جدي للغاية. وقد اتخذت اليابان عددًا من التدابير الملموسة للتعامل مع مشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال بالتعاون مع شركائها الدوليين. حيث تلتزم اليابان بمواصلة بذل الجهود لحماية الأمن البحري ومتابعة العمل مع الشركاء الدوليين من أجل تعزيز الاستقرار في الصومال وتطوير قدرة الدول الساحلية، تضمنت مايلي:

- سن "قانون تدابير مكافحة القرصنة" الذي يجرم أي فعل قرصنة ويمكن السفن البحرية اليابانية من حماية أي سفينة من القراصنة بغض النظر عن هوية علمها. تم البدء بتطبيق القانون في ٢٤ يوليو ٢٠٠٩. وقررت الحكومة تمديد تكليف أداء المهام الراهنة حتى ٢٣ يوليو ٢٠١٣.
- اعتبارًا من مارس ٢٠٠٩، نشرت اليابان مدمرتين من قوات الدفاع البحرية وطبقت قانون ضباط خفر السواحل كجزء من جهودها الدولية لتعزيز الأمن البحري عبر إجراء دوريات بحرية وعمليات مرافقة. رافقت السفن اليابانية ألفين و٨٣٤ سفينة عبر ٣٩٦ مهمة مرافقة.
- نشرت اليابان طائرتي دورية بحرية من طراز بي-٣سي في خليج عدن بدأت بمهام حراسة واستطلاع خارج جيبوتي في ١١ يونيو ٢٠٠٩ وأكملت ٧٦٢ مهمة طيران حتى ٣ أكتوبر ٢٠١٢. وقدمت هذه الدوريات إسهامًا هامًا في تعقب سفن القراصنة وزودت سفن بلدان أخرى وسفن الشحن التجاري القريبة بمعلومات حول السفن المشبوهة. وفي عديدٍ من الحالات تم نزع سلاح سفن القراصنة.
- شاركت اليابان بشكل فاعل في مناقشات مجموعة الاتصال حيال القرصنة قبالة سواحل الصومال CGPCS المؤسسة وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٨٥١ ومجموعات عملها. التزمت اليابان العمل بالتعاون مع غيرها من الدول المشاركة في CGPCS وترأست اللقاء الرابع في سبتمبر ٢٠٠٩.
- قدمت اليابان مساعدات مالية بلغت ٢٢٩ مليون دولار أمريكي منذ عام ٢٠٠٧ عن طريق المنظمات الدولية من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية في الصومال.
- قدمت اليابان ١٤,٦ مليون دولار أمريكي إلى صندوق ائتمان منظمة جيبوتي البحرية الدولية (مبادرة اليابان لصندوق ائتمان متعدد المانحين) لتعزيز طاقة البناء في البلدان الساحلية المجاورة للصومال. ودفعت ٣,٥ مليون دولار لصندوق الائتمان لدعم مبادرة الدول المكافحة للقرصنة قبالة شواطئ الصومال بهدف محاكمة القراصنة المشتبهين.

- مددت اليابان الإسهامات الخاصة إلــى ٥٦٠ ألــف دولار أمــريــكــي إلــى RECAAP مركز تشارك المعلومــات ISC في العام ٢٠١٢ بهدف مشاركة الخبرات حيال تدابير مكافحة القرصنة في آسيا مع الدول المجاورة للصومال.
- أجرت اليابان استطلاعات وأرســلــت مهام مساعدات التنمية الرسمية إلــى البلدان الساحلية بما يشمل جيبــوتــي وكينيا لدراسة إمكانية تقديم مساعدات ممكنة في المنطقة لتحقــيــق الأمــن البحري قبل انعقاد مؤتمر تيكــاد فــي يونيو ٢٠١٣ في طوكيو.
- تؤمن اليابان بأن تحســيــن قــدرات البلدان الساحلية لمكافحة وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح هام جدًا في دعم الجهود الدولية للقضاء عــلــى مشكلة القرصنة. كما دعت اليــابــان ضباط خفر سواحل البلدان الساحليــة المجاورة للصومــال لإجــراء دورات تدريبية وحضور اجتماعات خبراء في اليابان.
- واصلت اليابان الدعوى القضائية ضد أربعة قراصنة صوماليين معتقلــيــن حولوا إلى اليابان في مــارس٢٠١١ يشتبه بمحاولتهم اختطاف ومهاجمــة ناقلة النفــط MV GUANABARA قبالة سواحل عُمان فى٥/٣/٢٠١١.

٢-حفظ السلام:

قررت حكومة اليابان مؤخــرًا إرســال عضو واحد من قوات الدفاع وهو المقدم تاكيشي ناكانو الضابط والباحث الأول في مركز اليابان للأبحاث وحفظ السلام مــن كلية الأركان المشتركة كمدرب للمساعدة في تدريب العناصر المدنية الأفريــقــيــة المشاركة في أعمال حفظ السلام وأنشطة الدعم الإنساني. وستتم أعمال التدريب في مركز القاهرة الإقليمي للتدريــب وفــض النزاع وحفظ السلام في أفريقياCCCPA.

نظرًا للاعتراف بضرورة تحقيق السلام كشرط لحصول التنمية، تقدم الــيــابــان مساعدات لمراكز التدريب علــى حــفــظ السلام الأفريقية لتحقيق أهداف تعــزيــز كفاءات حفظ السلام في الدول الأفريقيــة والحفاظ على الاستقرار في المنطــقــة. ويأتي إرسال المدرب كجزء من الــدعــم الذي تقدمه اليابان إلى المركز الإقليمــي في القاهرة CCCPA. في المستقــبــل، تعتزم اليابان تقديم مساعدات الهدف منها تحقيق السلام والأمن في أفريقيــا ولــن تقتصر على المساعدات المــالــيــة بــل ستتعداها إلى الاعتماد علــى الــمــوارد اليابانية البشرية من ذوي الكفاءة.

٣- الوضع في مالي:

أعرب بيان للخارجية اليابانية في ١٤ يناير الماضي عن القلق الشــديــد مــن الوضع الراهن في شمال مالي حيث وقعت سلسلة من الهجمات الإرهابية والأعمــال المتطرفة.

رحبت اليابان بالمساعدات التي قدمتها فرنسا والدول الأعضاء في المجمــوعــة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) بطلب من الحكومة المالية، وتتوقع اليابان أن تسهم هذه الأعمال في تحقيق الســلام والاستقرار في مالي.

ستواصل اليابان دعم الجهود الــتــي تبذلها (الايكواس) والاتحاد الأفريــقــي

والدول المجـــاورة لـــمـــالـــي والأمـــم المتحدة وغيرها من الممثلين في المجتمع الدولي بهـــدف إيجاد حل للوضـــــع في مالي.

٤- قضية المناخ:

تعهدت اليابان ببذل جهود لمســاعــدة أفريقيا في مواجهة التأثيرات السلبـيــة لتغير المناخ، وذلك قبيل مؤتمر لـــلأمـــم المتحدة بشأن تغير المناخ الذى عقـــــد في أواخــــر نوفمبر ٢٠١١ فى جنـــوب أفريقيا.

وذكرت وكالة "كيودو" اليــابـــانـــيـــة الرسمية للأنباء أنه في حوار بين اليابان و١٧ دولة أفريقية - يعد الكثير منـــهـــا عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المـــنـــاخ مثل الجفاف وظاهـــــرة التصحـــــر التى تعيشها الكثير من البلاد الأفريـــقـــيـــة - أعربت طوكيو عن استعدادها لمواصلـــة دعم هذه البلاد حتى تتمكن من تحقـــيـــق نمو وتنمية مستدامة منخفضة الكربون.

وقال السفير الياباني ومـــديـــر عـــام القضايا العالمية في وزارة الخـــارجـــيـــة كينجي هيراماتسو لممثلي الدول الأفريقية إن اليابان "ستواصل تقديم دعمها لـلـــدول النامية بلا توقف" إلى ما بعد عام ٢٠١٢، عندما ينتهي سريان برنامج المساعــدات الياباني الذي يمتد ثلاث سنوات بقيمة ١٥ مليار دولار .

رؤية مستقبلية لمسار
العلاقات اليابانية ـ الأفريقية

اعتبارا من نهاية عام ٢٠١١، بـــلـــغ حجم الاستثمارات اليابانية المباشرة فـــي أفريقيا حوالي ٨ مليارات دولار (حوالـــي ٧٢٠مليار يـــن). ولا يشـــكـــل حـــجـــم الاستثمارات اليابانية المباشرة في أفريقيا سوى عشر استثمارات الصين. ولـــكـــن الرقم الياباني ارتفع بوتيرة أســـرع مـــن نظيره الصيني في السنوات الأخـــيـــرة، مرتفعاً حوالي ١٣ ضعف في الـــعـــقـــد الماضي. فبعد الاستثمار بكثـــافـــة فـــي الصين والهند والبرازيل وغيرهـــا مـــن البلدان، بدأت العديد من الشركات اليابانية تجد في البلدان الأفريقية أسواقاً جديـــدة واعدة.

وعلى سبيل المثال، أنشـــأت شـــركـــة (هوندا موتور) فروعاً محلية في نيجيريا وجنوب أفريقيا لبيع الدراجات النـــاريـــة والسيارات. وتصنع شركـــة (نـــيـــســـان موتور) سيارات في جنوب أفـــريـــقـــيـــا ومصر، ولدى شركة (توشيبا) مصـــنـــع تلفزيونات ذات شاشة LCD في مصـــر، الذي أنشأته بشكل مشترك مع مجموعـــة العربي وهي شركة محلية كبرى لصناعة الإلكترونيات. وينتج المصنـــع بشـــكـــل أساسي تلفزيونات متوسطـــة الـــحـــجـــم لأفريقيا والشرق الأوسط.

ولدى شـــركـــة (أجينوموتو) اليابانيـــة عمليات في نيجيريا وساحل العاج. ولديها في نيجيريا حـــــوالي ٣٠ مكتب مبيعات، مع مبيعات سنوية قدرها حـــوالـــي ١٠ مليارات ين.

ومن المقرر انعقاد مؤتمر طـــوكـــيـــو الدولي الخامس للتنمية في أفريقيـــا، أو (تيكاد٥)، في يوكوهاما في يونيو. وبرغم أنه حتى الآن من المتـــوقـــع أن يـــروج المؤتمر لمزيد من الاستثمارات اليابانيـــة

في أفريقيا، غير أن أزمة الرهائن الأخيرة في الجزائر يمكن أن تثبط عزيمة بعـض الشركات اليابانية للاستـثـمار فـي أفريقيا.حيث قال وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة "توشيميتسو موتيجى" إن كـلا من الحكومة اليابانية والشركات الخاصـة يجب أن تكون أكثر استعداداً لـحـوادث مماثلة لأزمة الرهائن الجزائرية. وبرغـم أزمة الرهائن في الجزائر، فإنه لـيـس لدى العديد من الشركات اليابانية خـيـار سوى الاستمرار في محاولة الاستفادة من الأسواق الناشئة، ولكنها ستضطـر إلـى مراجعة استراتيجياتها التجارية المستقبلية هناك.